

قواعد وضوابط الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة

د. عبد الله شاكر

امتاز أهل السنة والجماعة في مسائل الدين - أصوله وفروعه- بخصائص جعلتها أكثر موافقة للحق وإصابة له. الخاصية الأولى: وحدة المصدر: فوحدة المصدر من أميز مناهج أهل السنة والجماعة وخصائصهم، وهي: أن السلف الصالح (رضوان الله عليهم) كانوا لا يتلقون أمور دينهم إلا عن مشكاة النبوة، فلا يعتمدون على العقل أو الذوق أو الكشف، بل هذه الأمور إن صحت ووافقت الصحيح كانت مَعَصِدَةً لِحُجَّةِ السَّمْع -ونعني بحجة السمع الكتاب والسنة- فكيف إذا عارضت هذه الأمور دلائل الكتاب والسنة، وكانت أكثرها جهالات وخيالات فاسدة. قال الإمام الحافظ ابن عبد البر- رحمه الله تعالى-: "ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصاً في كتابه الله، أو صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، وبعد: بعد بيان منهج أهل السنة والجماعة ووسطيتهم في أبواب العقيدة، يحسن الانتقال إلى بيان قواعد وضوابط الاستدلال على مسائل الاعتقاد؛ إذ لم يكن تقريرهم للعقائد قائماً على مجرد إثبات المسائل، بل على أصول وضوابط تحكم طريق الاستدلال عليها، وتضمن سلامة الفهم وصحة الاحتجاج. وقد تميز منهجهم في ذلك بالجمع بين تعظيم نصوص الوحي، وأعمال العقل الصحيح في موضعه، ورد المتشابه إلى المحكم، والجمع بين الأدلة، مع مراعاة صحة الدليل ووجه دلالته. ومن هنا تأتي أهمية الوقوف على أبرز هذه القواعد والضوابط، وبيان معالمها وأثرها في ضبط الاستدلال العقدي. خصائص منهج أهل السنة والجماعة في تقرير مسائل الاعتقاد:



عند أهل السنة والجماعة: الإيمان بجميع نصوص الكتاب والسنة.
(أ) فقه القاعدة:

إن أهل الإسلام جميعاً آمنوا أن الله تعالى ربههم ومليكمهم، وأنه حكيم عليهم،قدير رحمن رحيم، أرسل الرسل لهدايتهم، وأنزل معهم الكتاب والميزان؛ فما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم عن الله فالله أخبر به، وهو سبحانه إنما يخبر بعلمه، ويمتنع أن يخبر بنقيض علمه، وما أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم فهو من حكم الله، والله أمر به، وهو العليم الحكيم. قال رب العالمين (تبارك تعالٰى): «لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيداً» (النساء: ١٦٦).

وهذا يقتضي أن ما بلغه الرسول صلى الله عليه وسلم حق من عند الله يوافق علم الله ومراده؛ فالواجب على كل أحد أن يقابل ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم عن ربه بالتصديق الجازم والتسليم المؤكد، وأن يقابل ما أمر به أو نهى عنه بالطاعة والانقياد؛ فمن قبل عن الرسول صلى الله عليه وسلم ما أخبر به، فعن الله قبل، ومن أطاع الرسول صلى الله عليه وسلم فيما أمر به فقد أطاع الله.

(ب) أدلة هذه القاعدة:

أولاً: القرآن الكريم:

أ- قال تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً» (النساء: ٦٥)، فهذا قسم من الله تعالى بذاته الكريمة. مما يدل على عظم الأمر المقسم عليه وخطورته، مع تقدم «لا» على القسم وهي تدل على النفي وتظهر قوة هذا القسم، ثم أيضاً كررت بعد القسم: زيادة في التأكيد على النفي: «فلا وربك لا يؤمنون» ثم قال بعد ذلك: «حتى يحكموك فيما شجر بينهم»، فنفي الله تعالى الإيمان عن كل أحد، وعلق حصوله ووقوعه على التحاكم للرسول صلى الله عليه وسلم وذلك في جميع الأمور الإخبارية والإنشائية.

ب- ما جاء في قول الحق تبارك وتعالى: «هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم

الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له، ولا يناظر فيه. يعني: يتلقى كل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم بالقبول والتسليم».

الخاصية الثانية: المنهج توقفي:

هو منهج يقوم على التسليم المطلق لنصوص الكتاب والسنة. لا يردون منها شيئاً، ولا يعارضونها بشيء، لا بعقل، ولا ذوق، ولا منام، ولا غير ذلك، بل يقفون حيث تقف بهم النصوص، ولا يتجاوزونها إلى إعمال رأي أو قياس أو عقل أو ذوق؛ لأن هذا هو معنى أن منهج أهل السنة منهج توقفي. لماذا؟ لأن هذا المنهج التوقيفي يعني أنه موقوف على الوحي الرباني، وقد التزم أهل السنة والجماعة بهذا المنهج، واستندوا على ذلك بقول الله- تبارك وتعالى:- «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» (الحجرات: ١).

الخاصية الثالثة: أنهم كانوا يتجنبون الجدل والخصومات في الدين:

وبناء على ذلك كان لهم موقف واضح وصريح في مسائل الاعتقاد، من الجدل والخصومات، حتى عدوا الكلام والتمحل فيها من البدع، التي شددوا النكير على مقترفيها، وقال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: «الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه، وذلك كالكلام في رأي جهم الذي قد حمل لواء إنكار صفات الله عز وجل وكذلك الكلام في القدر وكل ما أشبه ذلك.

الخاصية الرابعة: الاتفاق في مسائل العقيدة:

لقد كان من ثمرة صحة المنهج وصدق قضاياء: أن يتفق أهل السنة على مسائل الاعتقاد مع اختلاف أعصارهم، وتباعد أمصارهم.

يقول الإمام الأصبهاني رحمه الله: ومما يدل على أن أهل الحديث هم أهل الحق، أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار. وسكون كل واحد منهم قطراً من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون على طريقة لا يحدون عنها، ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد، ونقلهم واحد، لا ترى فيهم اختلافاً ولا تفرقاً في شيء ما وإن قلنا في قواعد الاستدلال



الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون أمانا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الأبواب، (آل عمران: ٧)؛ ووجه الدلالة في هذه الآية: أن الله عز وجل أنزل الكتاب على ضربين: ضرب مُحكم يعرف معناه وتدرك حقيقته، وهو غالب التنزيل، وضرب يفهم معناه من لغة التخاطب؛ لكن تقصر الفهوم عن بلوغ كنهه وحقيقته، وهو المتشابه.

ثانياً: السنة النبوية المطهرة:

ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أنه قال: «لقد جلست أنا وأخي مجلساً، ما أحب أن لي به حمر النعم، أقبلت أنا وأخي، وإذا مشيخة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجلسنا إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مغضباً، قد احمر وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: مهلاً يا قوم، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكدب بعضه بعضاً، بل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه». وهذا الحديث يفيد: أن تؤمن وتسلم لجميع ما ورد عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

فوائد الالتزام بهذه القاعدة:

الفائدة الأولى: تحقيق معنى الإيمان بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم؛ لأن متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم فيما يخبر ويأمر به شرط في تحصيل الإيمان. قال تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً» (النساء: ٦٥).

الفائدة الثانية: مجانبة مسالك الأمم الضالة، الذين ردوا على الرسل ما أخبروا به، واعترضوا عليهم بالاعتراضات الباطلة، كما

قالت اليهود لموسى (عليه الصلاة والسلام): «لئن يؤمن لك حتى نرى الله جهرة» (البقرة: ٥٥)، فكل من أوقف الإيمان بالنصوص على شيء خارج منها كان فيه شبهة من اليهود، وكذا ممن قال: «لئن يؤمن حتى نؤتي مثل ما أوتي رسل الله» (الأنعام: ١٢٤).

الفائدة الثالثة: بطلان كون العقل وحده يستقل في تحصيل المعرفة الدينية، أو كونه شرطاً في تحصيلها، بحيث لا تؤمن بالنص حتى يوافق العقل فيما دل عليه، ويقال هذا أيضاً في الكشف والذوق، فالعقل ليس شرطاً في أن يفهم ما جاء عن الله تبارك وتعالى ويدرك حقيقته، بل عليه أن يسلم، وأن يكل علمه إن اختلط عليه فهم شيء من ذلك إلى عالمه.

الفائدة الرابعة: من جعل الإيمان بالنصوص موقوفاً على موافقة العقل أو الذوق، لا فرق عنده بين وجود الرسول صلى الله عليه وسلم ووجود أخباره، وبين عدم وجوده وعدم وجود أخباره، وكان ما يذكر من القرآن والتحديث والإجماع في هذا الباب عديم الأثر عنده، (والعياذ بالله تعالى) ومعنى ذلك: أن من لم يسلم للنصوص، ويوافق لها، ويشترط أن يقبل عقله هذا النص أو يجده في قلبه أو يميل إليه بذوقه أو غير ذلك، إذن هذا لم يسلم في الحقيقة للنبي صلى الله عليه وسلم ولا فرق عنده بين إرسال الرسول صلى الله عليه وسلم من عدمه؛ لأن إرسال الرسول صلى الله عليه وسلم وسلم عنده لم يستفد من ورائه شيئاً.

الفائدة الخامسة: ثبوت عصمة الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع ما يبلغه ويخبر به، حيث إنه لم يأمر إلا بما أمر به الله تبارك وتعالى ولم يخبر إلا بما أخبر به الله تبارك وتعالى فيستحيل في حقه إذن صلى الله عليه وسلم أن يخبر بشيء يكون مخالفاً للحق، قال تعالى عنه: «ما ضل صاحبكم وما غوى» (٢) وما ينطق عن الهوى (٣) إن هو إلا وحي يوحى، (النجم: ٢: ٤).

والحمد لله رب العالمين.

